تأثير نفوذ القوى الكبرى على صنع القرار الدولي داخل هيئة الأمم المتحدة

الأستاذة : **ناصري سميرة**

أستاذة مساعدة " أ " كلية الحقوق و العلوم السياسية

- جامعة عباس لغرور / خنشلة -

ملخص:

شهدت الأمم المتحدة في بداية تكوينها تقدما كبيرا في تحقيق العديد من الانجازات القانونية في المجال الإنساني كان أبرزها منح الشعوب حق تقرير مصيرها.

غير أن مسيرة الأمم المتحدة في التطور والتقدم تعثرت بسبب ما أحدثته تغيرات الواقع الدولي ما بعد الحرب الباردة حيث بسطت الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على المنظمة الدولية وأصدرت العديد من القرارات كان بعضها متناقضا وميثاق الأمم المتحدة وصارت هاته المنظمة وسيلة لشن الحروب والحصار على العديد من شعوب العالم.

نالت الدول العربية النصيب الأكبر من تدخل القوى الكبرى في إصدار القوانين ضدها بهدف إنساني حسب مزاعم الدول الكبرى لكن نتائج كانت استغلال خيرات الشعوب وتفكيكها ونزاعات اثنية داخلية اشد خطورة مما كانت عليه وأبرزها العراق وسوريا الآن.

ستحاول هاته الدراسة تناول واقع هيئة الأمم المتحدة في وقت الحاضر وبعض النماذج لتأثير القوى الكبرى على قرارات المنظمة تجاه بعض الدول ونتائجها.

Abstract:

the united nations accomplishes a great progress in the beginning of the composition in achieving many achievements in humanitarian field, most notably the granting of the right of people to self-determination.

But the united nations march in the development and progress stalled because of what wrought by international changes after cold war where simplified the US dominance of the UN and has issued many decisions, some of them contradict the Un Charter and bacame circumstances the organization means to wage war and siege on the many nations arround the world.

Arabic States received the largest share of the intervention of the great powers in issuing laws against humanitarian as allegations of major powers but the results were exploiting the goodness of people and dismantled and internal ethnic conflicts more serious than most notably Iraq and Syria now.

this study will try to discus the reality of the United Nations in the body in the present and some models of the impact of the major powers on the decisions of the organization towards some countriesand their results

مقدمة:

بعد أن فشلت عصبة الأمم في تحقيق السلم والأمن الدوليين، عملت الدول المنتصرة على إنشاء منظمة دولية عالمية بعيدة عن الهيمنة الأوروبية التي طوقت العصبة وأفشلتها في تحقيق أهدافها.وعلى الرغم من الهيمنة الأمريكية على الدول الأوربية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية،سواء أكانت المنتصرة منها أو المندحرة،فان قيام منظمة دولية جديدة ترعى السلم والأمن الدوليين، في ظل التوازن القوى،يعد ضمانة أكيدة لحماية العالم من كوارث الحروب المدمرة التي عمت العالم لسنوات طوال .

وبالفعل شهدت الأمم المتحدة في بداية تكوينها تقدما كبيرا في تحقيق العديد من الانجازات القانونية،وكان أهم انجازاتها هو عقد معاهدة تحريم جرائم الإبادة الجماعية عام 1947، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948،وما تبعها من معاهدات متعددة لحماية حقوق الإنسان،وبخاصة حماية النساء والأطفال،وكان لقرار الجمعية العامة عام 1960 الخاص بمنح الشعوب المستعمرة حق تقرير مصيرها أثرا كبيرا في تطوير الأمم المتحدة بصورة خاصة والقانون الدولي بصورة عامة.

غير أن مسيرة الأمم المتحدة في التطور والتقدم تعثرت،بسبب انهيار الكتلة الاشتراكية عام 1991،إذ بسطت الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على المنظمة الدولية وأصدرت العديد من القرارات كان بعضها متناقضا وميثاق الأمم المتحدة،وصارت الأمم المتحدة وسيلة لشن الحروب والحصار على العديد من شعوب العالم،وبخاصة الشعب العربي الذي كان نصيبه كبيرا في حصة التدمير والاحتلال والحصار.

وكان من الطبيعي أن تشهد الأمم المتحدة فترتين مختلفتين،الأولى اتسمت بالانجازات والثانية بالإخفاقات.فعمت الفوضى في العديد من الدول وراحت الولايات المتحدة الأمريكية تشن الحروب باسم الأمم المتحدة وبدونها، تحت شعار الحرب العالمية على الإرهاب وعادت الفوضى تنتشر في مناطق عديدة من العالم وبدأت الحكومات تنتهك بذريعة مكافحة الإرهاب.

ومن هنا نطرح التساؤل التالي: **كيف أثرت القوى الكبرى على أداء هيئة الأمم المتحدة؟**

وللإجابة على هذا التساؤل نطرح الفرضية التالية:.عملت القوى الكبرى ومن خلال نفوذها داخل هيئة الأمم المتحدة إلى تمرير قوانين تساعدها في تحقيق أهدافها تحت مظلة حفظ السلم والأمن الدوليين

كان أساس قيام هاته المنظمة هو حفظ الأمن الدولي لكن الأهداف الذاتية للأطراف الكبرى غير من سمو هدفها نحو مصالح القوى الكبرى.

وللإجابة على تساؤل الدراسة قسمنا الدراسة إلى عناصر وهي:

1- واقع حال منظمة هيئة الأمم المتحدة.

2- الأمم المتحدة والنزاع العراقي الكويتي.

3- النزاع الأنجلو أمريكي الأفغاني.

4- الأمم المتحدة والنزاع الأنجلو أمريكي العراقي.

5- الامم المتحدة والمستجدات الدولية.

1- واقع حال منظمة هيئة الأمم المتحدة:

من المؤكد أن التصرفات الدولية الحالية للدول الكبرى الأعضاء في الأمم المتحدة ما هي إلا انعكاسا للتطورات الدولية الراهنة التي يمر بها المجتمع الدولي في الوقت الراهن والتي تدل دلالة واضحة على انفراط العقد الدولي وجنوح الأعضاء في التنظيم الدولي الحالي إلى التحلل من القيم والمبادئ الدولية الراسخة التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة والأعراف والأخلاق الدولية والت دعت إلى السلام بدلا من الحرب وعملت جاهدة على إنماء العلاقات الودية بين الأمم وتحقيق التعاون الدولي في مختلف المجالات وصولا إلى تحقيق غايتين أولهما حماية الأمن القومي الدولي وثانيهما تحقيق الرفاهية لجميع شعوب في العالم.

من المؤكد أن هيئة الأمم المتحدة كمنظمة دولية عالمية قامت من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين في المقام الأول، ثم منع الحروب بعد ذلك، ولقد تأكد هذا من خلال ديباجة ميثاقها والتي جاء فيها "نحن شعوب الأمم المتحدة وقد ألينا على أنفسنا أن ننقد الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجزعنها الوصف"[(1)].

وجاء أيضا في مادته الأولى أن من مقاصد الأمم المتحدة حفظ السلم والأمن الدوليين ولإزالتها تقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم وتتذرع بالوسائل السلمية وفقا للمبادئ العدل والقانون الدولي وجل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم لتسويتها[(2)].

وتجلى المسلك الدولي الخاطئ والرافض للقيم والمبادئ الدولية في انتشار جرائم الإرهاب الدولي والتدخل في الشؤون الداخلية لكثير من الدول بالمخالفة لنص المادة 712 من الميثاق والتي حرمت التدخل حتى على المنظمة الدولية في الشؤون الداخلية للدول، وكذلك جرائم العدوان والاحتلال الحربي غير المشروع والمخالف لقواعد القانون الدولي وللمواثيق والأعراف الدولية مما كان

له أكبر الأثر في أداء المنظمة الدولية على المستوى الدولي في عرقلتها وإعاقتها عن أداء مهامها وتحقيق أهدافها ومبادئها التي قامت من أجل تحقيقها، مما كان له عظيم الأثر في إلغاء الأمم المتحدة وذلك لعدم فاعليتها على المستوى الدولي ولعجزها عن حفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيق رفاهية الشعوب، وسوف نعمل على تبين أثر التطورات الراهنة على الأمم المتحدة ودورها في حفظ السلم الدولي، ثم مدى نجاحها أو فشلها في تحقيق السلم والأمن الدولي.

الحقيقة أن فعالية الأمم المتحدة وقدرتها على تحقيق أهدافها ظلت ضعيفة من الناحية العملية منذ تأسيسها، حيث لم تستند هذه المنظمة على أي شكل من أشكال القوة الحقيقية التي تؤهلها للقدرة على التأثير في مجريات الأحداث في العالم بحيث ظلت إرادتها مرهونة بإرادة الدول الكبرى والمحصلة النهائية لإرادة الطرف الأقوى من هذه الدول، وبالرغم من استخدام المنظمة عدة وسائل لمواجهة الأحداث وحفظ السلم، إلى أنها قد فشلت في حفظ الأمن الدولي وبذلك برزت طلبات عديدة في أروقة الأمم المتحدة تدعو إلى إصلاح حال الأمم المتحدة لتكون تعبيرا حقيقيا عن حال العالم اليوم[3].

إن ما يحدث اليوم في فلسطين من جرائم بحق الشعب الفلسطيني على يد الحكومة الإسرائيلية يندى لها جبين الإنسانية حيث يناضل الشعب الفلسطيني من أجل تحرره من رقبة الاحتلال الإسرائيلي ، وهو آخر احتلال في عالم اليوم ، ونجد الولايات المتحدة تقف إلى جانب إسرائيل ، وتدعمها في مجلس الأمن ، وتحول دون صدور أي قرار يدينها ويدين جرائمها بحق الشعب الفلسطيني ، وتمدها بآخر ما توصلت التكنولوجيا الحربية الأمريكية لتستخدمه ضد شعب أعزل لا يملك سوى بعض الأسلحة الخفيفة التي لا يمكن أن تقارن بجبروت القوات الإسرائيلية التي جعلتها الولايات المتحدة تتجاوز كل الدول العربية مجتمعة ، ولم تستثن من ذلك السلاح النووي حيث تملك إسرائيل اليوم أكثر من 200 رأس نووي لكي تبقى سيفا مسلطا على رقاب العرب.

لقد فشلت المنظمة الدولية في حل النزاع الإسرائيلي المزمن الذي نتج عن عدوان إسرائيل على الأراضي العربية في 6 يونيو 1967 والذي أصدر على إثره مجلس الأمن الدولي قراره رقم 242 في نوفمبر 1967 والقاضي بإلزام إسرائيل الانسحاب إلى حدود ما قبل السادس من يونيو لعام 67 ولازال النزاع مستمرا وقائما حتى اللحظة[4].

بالإضافة إلى ذلك كان المعيار في فرض العقوبات يقوم على أساس مدى علاقة تلك الدولة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومتناسبة مع هذه العلاقة وليس على مدى انتهاك الدولة لميثاق الأمم المتحدة أو إخلالها بالسلم والأمن الدوليين،وكانت أكثر العقوبات التي فرضت على الدول لا لانتهاكها قواعد القانون الدولي بل لسوء علاقاتها مع دولة دائمة في مجلس الأمن،وفي اغلب القرارات

التي تضمنت العقوبات على الدول،تستخدم الضغوط على أعضاء مجلس الأمن وبخاصة الدول الدائمة العضوية لئلا تستخدم حق النقض "الفيتو" ،وغالبا ما تجر مفاوضات مع الدول الكبرى في مجلس الأمن لضمان قبولها بفرض العقوبات على دولة معينة،وكل ذلك يتم عبر مساومات واتفاقات بين الولايات المتحدة وأعضاء مجلس الأمن،قبل مناقشة الموضوع في قاعة مجلس الأمن.

فلقد لجأ مجلس الأمن إلى العقوبات الاقتصادية التي تنال الشعوب أكثر مما تنال الحكومات،وعلى الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة قد نص على العقوبات الاقتصادية إلا انه جعل الهدف منها انصياع الدولة إلى قرارات مجلس الأمن،وتكون العقوبات الاقتصادية مرحلة من مراحل العقوبات الأخرى التي تنتظر الدول المخالفة لميثاق الأمم المتحدة فالعقوبات الاقتصادية وسيلة إجبار وليست عقوبة قائمة بذاتها،وقد شهد العالم المعاصر موجة من العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن الدولي على العديد من دول العالم،والتي أخذت في بعض الأحيان شكلا شاملا وطويل الأمد كما هو الحال بالنسبة للعراق وليبيا في فترة التسعينات[5].

يتذرع مجلس الأمن والقوى المتنفذة فيه بأن العقوبات الاقتصادية وسيلة لمعاقبة أنظمة حكم أو منظمات خارجة عن القانون الدولي وسواء أكانت الذريعة مقبولة أو غير مقبولة ،شرعية أو غير شرعية،فان الشعوب هي التي تتحمل التبعات الظالمة التي تترتب على العقوبات الاقتصادية،حيث تقف هذه الشعوب بين ظلم العقوبات الاقتصادية من الخارج القهر وانتهاك حقوق الإنسان من الداخل يضاف إلى كل ذلك أن العقوبات الاقتصادية استخدمت في الغالب بشكل انتقائي مما يلقي ظلالا إضافية من الشك حول مصداقية الجهات التي تقف وراء هذا النهج،لكن الأمر الأكثر إثارة للشك والتساؤل هو تبني الشرعية الدولية والقوى الكبرى المتنفذة في مجلس الأمن لمبادئ حقوق الإنسان التي تم إدراجها والتوقيع عليها من خلال الكثير من المعاهدات والاتفاقيات والإعلانات العالمية،بل إن مجلس الأمن يدعي انه يفرض العقوبات الاقتصادية على أنظمة حكم لا تحترم حقوق الإنسان. فيقوم مجلس الأمن بقتل الملايين من شعبها تحت ستار حماية حقوق الإنسان والرحمة به،وفي أحيان متعددة كما هو الأمر بالنسبة للسودان،فان مجلس الأمن يفرض حصارا عليها بذريعة أن الحكومة السودانية تخالف قواعد حقوق الإنسان،وان طبيعة العقوبات التي يرفضها مجلس الأمن هي بالتأكيد تمس أهم ما يمس الإنسان وهو تهديد حياته وتعرضه للإمراض والفقر[6].

كذلك عجزت الأمم المتحدة عن حفظ السلام في كافة العالم وليس حرب أفغانستان والوجود الدولي غير المشروع على أراضيها من قبل قوات التحالف الأنجلو الأمريكي ببعيد، أضف إلى ما تقدم فشل الأمم المتحدة في منع عدوان الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على العراق، رغم تأكيد فريق التفتيش الدولي عدم العثور على أية أدلة لحيازة أو امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل أو معدات إنتاج وتطوير ونقل وتخزين مثل هذه النوعية من الأسلحة الأمر الذي انتفى معه مبرر الولايات

الأمريكية وحلفائها للتدخل في شؤون العراق ومن ثم ضرب العراق، واحتلت أراضيه بالكامل بالقوة دونما مبرر أو سبب معقول من الواقع أو القانون، الأمر الذي يؤكد من جديد فشل الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية وحفظ السلم والأمن الدوليين.

وهذا يدعونا إلى تناول بعض النماذج التي فشل منظمة الأمم المتحدة أمامها دون الوصول إلى حل هذه النزاعات بسبب تدخل القوى الكبرى في مجريات الأحداث وطبعا لحماية مصالحها أو لتحقيق أهداف بتلك المنطقة.

2- الأمم المتحدة والنزاع العراقي الكويتي:

لقد تفجرت قضية النزاع العراقي الكويتي عقب الغزو العراقي لدولة الكويت والاحتلال الكامل لأراضيه في الأول من أغسطس 1990 وذلك استنادا من العراق على مجموعة من الحجج والأسانيد دارت كلها حول وجود حق تاريخي للعراق في الكويت بوصفه أن الكويت كانت أثناء الحكم العثماني وما قبله جزء من لواء البصرة العراقي، وبالتالي كان يحكمها حاكم واحد يسمى بالقائم مقام العثماني وإلى جانب هذا فإن هناك منازعات حدودية بين البلدين نشأت عقب وقوع حالات عدوان من قبل حرس الحدود وخفر السواحل الكويتية على الحدود العراقية إلى جانب أن العراق له دين ثابت في ذمة الكويت ناتج عن حرب العراق مع إيران بوصفه أن العراق حامي البوابة الشرقية للعرب جميعا وللكويت خاصة، وفضلا عما تقدم به أدعى العراق عدوان الكويت المتكرر على البترول العراقي من خلال حقل الرميلة الواقع في الأراضي العراقية مع أحقية العراق في جزيرة وربه وجوبيان حتى يجد له منفذا بحريا على الخليج العربي وذلك لرغبة العراق في بناء وتطوير أسلحة وأسطوله الحربي في الخليج العربي(7).

ومما هو جدير بالذكر أن جميع حجج العراق سالفة الذكر حجج واهية وليس لها سند مطلق أو من الواقع والقانون، مما جعل هذه الحجج داحضة وباطلة، ولم تنطوي على أحد من أعضاء الجماعة الدولية مما دعا الأمم المتحدة إلى التدخل من أجل إنهاء النزاع ولم تحظى مشكلة أو نزاع بعناية الأمم المتحدة مثلما حظيت مشكلة النزاع العراقي الكويتي، فلقد أصدر مجلس الأمن فيها عددا من القرارات لم يسبق صدورها في أي نزاع من قبل والتي بدأت بالقرار 660 الخاص بإدانة العراق وحتما على سحب قوتها إلى حدود ما قبل الأول من أغسطس عام 1990 وانتهاءا بالقرار 678 الخاص باستخدام القوة ضد العراق أو بالتصريح لجميع الدول الصديقة والحليفة لدولة الكويت باستخدام كافة الوسائل الممكنة ضد دولة العراق من أجل تقرير الكويت وعدة حكوماتها الأصلية والشرعي، ففي صبيحة يوم السادس عشر من يناير 1991 انطلقت شرارة الحرب ضد العراق بتوجيه ضربة جوية قاسية للقوات العراقية في الكويت تلتها حرب برية في العشرين من مارس 1991 انتهت

بتحرير الكويت وعودة حكومتها الشرعية، ورغم مشروعية الهدف من هذه الحرب وصحة تكييفها القانوني إلا أنها كانت حرب متجاوزة حدود الدفاع الشرعي بكل المقاييس والسبب أن هذه القوات خاضت الحرب كانت تعمل بمفردها وليس تحت إمرة مجلس الأمن ولا الأمم المتحدة وإنما كانت تحت إمرة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، فهي حرب ظاهرها الرحمة وباطنها من قبله العذاب ورغم انتهاء مهمة القوات الأمريكية في هذه الحرب إلا أنها ظلت باقية في صور قواعد عسكرية وهو عبارة عن احتلال مقنع للولايات المتحدة الأمريكية لدول هذه المنطقة وهو أمر مخالف للشرعية الدولية، وهذا مما يؤكد فشل الأمم المتحدة في تطبيق القانون الدولي وحفظ السلم والأمن الدوليين[8].

3- النزاع الأنجلو أمريكي الأفغاني :

والذي بدأ عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001 وهو العدوان الذي ادعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية أنه من تخطيط وتنفيذ أسامة ابن لادن السعودي الجنسية والمقيم في أفغانستان وهو الذي يحول العمليات الإرهابية ضد الولايات المتحدة والعالم. وكانت الولايات المتحدة قد استندت على مجموعة من الأدلة كان أهمها شريط الفيديو المسجل لإحدى خطب بن لادن وهو يعلق على الأحداث الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب مجموعة من المعلومات الاستخباراتية المعصومة والمدسوسة، وبالتالي تم إنشاء لجان تحقيق من طرف بريطانيا وأمريكا والتي من خلالها تمت الدعوة إلى خوض الحرب في العراق[9].

وأعلن الرئيس بوش أفغانستان كهدف رئيسي لشن الحرب ضد الإرهاب كما أعلن بوضوح ضرورة مشاركة العالم كله في هذه الحرب فمن هو ليس مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها فهو ضدها ،كما صدرت ثلاث قرارات متوالية من مجلس الأمن هي 1368في 12 سبتمبر 2001 و القرار 28 سبتمبر 2001 والقرار 1378 في نوفمبر 2001 استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية كذريعة لشن الحرب على أفغانستان[10] .

وبقدر ما نجحت الخطة الأمريكية للغزو في مراحلها الأولى إلا أنها لم تحقق أهداف السياسة الأمريكية والمتمثل في محاربة الإرهاب أو بالأحرى القضاء على نظام طالبان في أفغانستان بل أن الدولة الأفغانية بشعبها البالغ تعداده 32 مليون نسمة أضحت ضحية الغزو الأمريكي بما نال البلاد من ويلات الحرب ومن ردود فعل القاعدة وطالبان على الغزو ومن الفساد الذي انتشر في الإدارة الأفغانية التي صعدت لسدة الحكم بمباركة أمريكية وانتخابات مشكوك في نزاهتها.

وقد فشلت الأمم المتحدة في مواجهة هذا الموقف ومنع العدوان الأنجلو أمريكي على أفغانستان رغم أن العدوان أمرا مخالفا للقانون الدولي وانتهاكا صارما لميثاق الأمم المتحدة، مما يستلزم تدخل مجلس الأمن بوصفه صاحب الاختصاص الأصيل بردع العدوان وحفظ السلم والأمن

الدوليين أو الجمعية العامة عند عجز مجلس الأمن عن ذلك ملحقا لقرار الاتحاد لأجل السلم الذي منح الجمعية العامة الاختصاص بمواجهة جميع حالات تهديدا السلم والأمن الدوليين أو أعمال العدوان عند عجز أو فشل مجلس الأمن عن مواجهة أو تحقيق ذلك، وهذا لا يمكن أن يستخلص منه إلا نتيجة واحدة مؤداها فشل المنظمة الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين في تحقيق الأهداف والغايات التي أنشأت من أجلها.

ما يلاحظ أن وراء الحرب الانجلو أمريكية على أفغانستان ما تم اكتشافه من ثروات تعدينية ضخمة تقدر قيمتها بأكثر من تريليون دولار أمريكي من الحديد والنحاس والذهب والليثيوم وغيرها متغيرا مستقبليا مهما لابد من معالجته بأسلوب سياسي دقيق خصوصا أن مناطق الثروات ستستحوذ عليها طالبان بما سيؤدي إلى تدخلات جديدة ولابد من غطاء قانوني لها نظرا للمستجدات بالمنطقة وهي:

1- أن الصين تحاول امتداد نفوذها الإقليمي حيث حصلت على اتفاق تنقيب على النحاس في أفغانستان سوف تعمل على التغلغل في السيطرة على التعدين وهذا سيؤدي الى نزاعات دولية على مناطق الثروة في أفغانستان.

2- رغبة الولايات المتحدة الأمريكية على استحواذ على الثروة واستغلالها .

إذن على الإرهاب في أفغانستان كانت بذرائع الإرهاب لتنتهي بتقسيم ثروات الدولة على القوى الكبرى وإيجاد مخرج قانوني باستغلال مجلس الأمن للبقاء والتواجد في أفغانستان.

4- الأمم المتحدة والنزاع الأنجلو أمريكي العراقي :

بدأت وقائع هذا النزاع منذ حدوث ضربة الحادي عشر من سبتمبر لعام 2001 للولايات المتحدة الأمريكية ومشروع الولايات المتحدة من القيام بحرب دولية ضد الإرهاب على مستوى العالم ووضع مجموعة من الدول ذات الأنظمة المارقة والتي ترعى الإرهاب وعلى رأسها العراق وأفغانستان وإيران وليبيا والسودان.

فبدأت أفغانستان وأجهزت عليها ثم أعادت الكرة على العراق وبدأت رحلة طويلة مع النظام العراقي لتبادل الاتهامات وتدرج الحجج المختلفة لتدبير هجومها وعدوانها على العراق واحتلال أراضيه. وكانت أول الخطوات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها هي السعي وراء استصدار قرار يسمح بعودة المفتشين الدوليين للعراق ويلزم العراق بفتح أبوابه أمام فرق التفتيش الدولية دونما أن تفرض على عملها أية قيود أو شروط مما دعاها إلى استصدار القرار 1441 في 8 نوفمبر 2002، وقد صدر هذا القرار بالإجماع نظرا لإحساس النظام العراقي بأن هذا القرار يعد بادرة عدوان على العراق

وأن الولايات المتحدة عازمة على غزو العراق، لذلك أخضعت العراق لهذا القرار رغم ما يمثله من فرض الهيمنة والسيطرة الأمريكية على العالم[11].

ورغم إعلان رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد ألبرادعي وكذلك رئيس فريق التفتيش الدولي في التقرير الذي رفعاه عن أسلحة العراق وقدماه لمجلس الأمن وتحت تلاوته بجلسته على خلو العراق بالكامل من أسلحة التدمير الشامل، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تجاهلت مجلس الأمن بالمرة وسعت إلى عقد قمة الأزور في البرتغال في 2003/3/16 والتي ضمت رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء بريطانيا وأسبانيا وكانت بمثابة شرارة الحرب التي أشعلت نارها، لذلك فعقب هذه القمة أمهل الرئيس بوش رئيس العراق صدام حسين مهلة 48 ساعة للخروج من العراق وإلا سيواجه تدخلا مسلحا للإطاحة به كرها وبذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحصول على تفويض بالحرب من مجلس الأمن في 2003/3/25 في جلسة مغلقة استمرت قرابة الفجر واستأنفت في اليوم التالي ولكنها باءت بالفشل بسبب عدم قبول مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم هذا خاضت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق بمساعدة حلفائها من 16 دولة وانتهت هذه الحرب باحتلال العراق وإسقاط النظام العراقي وهذا يفيد عجز الأمم المتحدة عن مواجهة أي عدوان أو حرب تتم بالمخالفة لنصوص الميثاق والقانون الدولي، الأمر الذي أدى إلى انتشار الفوضى الدولية وسيطرت الولايات المتحدة على مقدرات الشعوب[12].

وبعد ذلك تعالت الأصوات بتعديل وإصلاح الأمم المتحدة حتى تساير المستجدات الدولية والأحداث التي تواجهها، وهو ما يدعونا إلى التساؤل **هل يمكن أن تستجيب منظمة الأمم المتحدة للمستجدات الدولية ؟**

5- الامم المتحدة والمستجدات الدولية:

ما يلاحظ على منظمة هيئة الأمم المتحدة اتساع مفهوم تهديد السلم والأمن الدولي فميثاق الأمم المتحدة لم يضع تعريف محددا وواضحا للأعمال التي من شأنها تهديد السلم والأمن الدولي فإن كان هذا الأمر لم يخل من الاجتهادات الفقهية وذلك لتحديد مفهوم تهديد السلم وفقا لأحكام المادة 39 من الميثاق حيث استقر الرأي على أن كل عمل صادر عن الدولة ينطوي على التهديد بالحرب أو التدخل أو استخدام إحدى صور العنف ضد دولة أخرى، ففي هذه الحالة يقوم تهديد السلم ولو لم يتبع ذلك الاستخدام الفعلي للعنف المسلح ومرجع ذلك إلى وجود تلك الحالات قد يؤدي إلى قيام خطر حال من شأن وقوعه الإخلال بالسلم ويتحقق تهديد السلم في حالة وقوع صدام مسلح داخل إقليم الدولة متى اتسم هذا الصدام بالقوة والعنف إلى الحد الذي يعرض مصالح الدول الأخرى للخطر أو عند الاعتراف لأحد الطرفين المتنازعين بوصف المحارب من قبل مجموعة كبيرة من الدول،

وقد بدا واضحا أن مجلس الأمن أصبح يتبنى مفهوما واسعا جدا لكل عمل يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وهذا المفهوم أكثر اتساقا.

أما في الصومال فقد قرر مجلس الأمن في القرار رقم 794 في 3 فبراير 1993 أن حجم المأساة الإنسانية الناتجة عن النزاعات في الصومال يشكل تهديد للسلم وللأمن الدوليين(13).

وفي الحالة الليبية أوضح مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 748 الصادر في 31 مارس 1992 أنه إيمانا من المجلس أن قمع أي عمل دولي يعد أمرا ضروريا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين(14).

وكذلك عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر توسع مجلس الأمن في هذا المفهوم واعتبر ما تعرضت له أمريكا في الحادي عشر من سبتمبر عملا إرهابيا وقرر بأن جميع الأعضاء متفقون على أن الإرهاب جريمة دولية يجب القضاء عليها أيضا اعتبر المجلس أن حيازة بعض الدول لأسلحة الدمار الشامل مما يخشى من أنظمتها وسياستها مع الدول المجاورة عملا من الأعمال التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين بدليل إصداره قرار 1441 بإلزام العراق يفتح حدودها ومنشأتها النووية والحرية أمام فريق التفتيش الدولي عن أسلحة الدمار الشامل، وهو الأمر الذي ترتب عليه العدوان على العراق وأفغانستان واحتلال أراضي العراق بكاملها(15).

والنتيجة المنطقية على توسيع مجلس الأمن في مفهوم تهديد السلم والأمن هي زيادة قدرة مجلس الأمن على التدخل وهي نتيجة ليس من ورائها إلا هدفا واحدا هو إطلاق يد مجلس الأمن في التدخل بمعاونة وتوجيه من الدول الكبرى في أي وقت شاء وبأي كيفية شاء، ولذلك أثارت تدخلات المجلس في شمال العراق وليبيا والصومال والبوسنة والهرسك وهاييتي، ومن بعد في فتح الباب أمام الولايات المتحدة وحلفائها للتدخل في الشؤون العراقية وإسقاط نظام الحكم فيه واحتلال كامل أراضيه هذا ما طرح العديد من التساؤلات حول مدى حرية المنظمة الدولية وعلى الأخص مجلس الأمن في التدخل في شؤون الدول تحت شعار حفظ السلم والأمن الدوليين.

من النماذج الحالية للتدخل القوى الكبرى كذلك في الشؤون الداخلية للدول تدخل قوات حلف الناتو في ليبيا بذريعة إغاثة الشعب الليبي من دكتاتورية النظام الذي ما فتئ يقتل شعبه ليخمد الثورة فلقد جاء تدخل الحلف ضمن قرار أممي 1970و 1973(16) استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق الاممي وأمام التحدي المتبادل بين النظام الليبي الذي يسعى للبقاء في السلطة والقوى الغربية التي تسعى بكل الوسائل لضمان تدفق النفط إليها ظل الشعب الليبي هو الضحية والمعرض لنكبات ومآس إنسانية سواء من طرف النظام الليبي ذاته أو اثر العمليات العسكرية ولقد رأينا العديد من الإصابات لمواقع مدنية بليبيا أدت إلى مقتل العشرات من الضحايا.

فالقرار الأمني صدر من قبل مجلس الأمن والذي تتحكم فيه مجموعة محدودة من الدول تحظى بالعضوية الدائمة وبحق النقض "الفيتو" وبالتالي فالتدخل في ليبيا فرضته عوامل إنسانية ومسؤولية أخلاقية للمجتمع الدولي غير انه وبالنظر إلى الموقع الاستراتيجي لليبيا و للإمكانيات النفطية التي تزخر بها يبدوا أن التحمس في التدخل وبالصورة التي كان عليها ينطوي على عوامل مصلحيه أكثر منها حماية الشعب الليبي.

أما عن الشأن السوري فكان للدول الكبرى المالكة لحق النقض الفيتو القوة في منع أي تدخل عسكري فسوريا بالرغم ما تشهده هاته الدولة من أعمال قتل وعنف من قبل النظام ضد شعبه إلا أن مجلس الأمن لم يستطع التحرك لوقف حمام الدم بسبب الفيتو الروسي الصيني ، حيث أرسلت روسيا سفنا حربية لتثبيط الهمم عن التدخل الخارجي في سوريا كما انغمست الصين بعمق في المواجهة الجارية بين إيران والغرب وهو ما يشير إلى عودة سياسة "القوى العظمى" إلى الشرق الأوسط بشكل متسارع. بعد أن انسحبت روسيا من المنطقة في ختام الحرب الباردة لم تواجه الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون سوى بضعة منافسين خارجيين في محاولات التأثير على مجريات الأحداث.

خاتمة:

في نهاية بحثنا يمكننا القول إن هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن تتحكم فيه العديد من الضغوطات التي تمارسها الدول الكبرى لتمرير مشاريعها وأهدافها والتي تأتي ضمن مبدأ حفظ السلم والأمن الدوليين لكن أهدافها الخفية هي استغلال خيرات تلك الشعوب وان تجعلها أسواق دائمة لها لبيع مختلف منتوجها وأولها الأسلحة **والسؤال المطروح دائما هل يمكن الإبقاء على الأمم المتحدة مع إدخال مزيد من التطورات والتعديلات عليها وجعلها أكثر استجابة للظروف الحالية ؟ وهل التطوير سوف يفتح لها الهيمنة على سيادة الدول بصفة عامة ؟ وهل يمكن أن تكون المنظمة عبارة عن حكومة عالمية أم يمكن الإبقاء عليها كمنظمة دولية فاعلة على الساحة الدولية قامت على العديد من المبادئ الأكثر عدالة وديمقراطية وحماية للتربية الدولية مع إدخال التعديلات على أحكام وبنود ميثاقها** ؟ إجابة هاته الأسئلة هي مجموعة توصيات وأهمها:

أولا: في مجال حفظ السلم والأمن الدولي :

لابد من تفعيل دور مجلس الأمن في هذا المجال من خلال الحد من استخدام حق الفيتو أو على الأقل ترشيد استخدام هذا الحق في مواجهة الأزمات ذات طبيعة معينة من شأنها أن تؤثر في مسألة حفظ السلم والأمن الدوليين فضلا عن التوسع في العضوية الدائمة في مجلس الأمن وعدم قصرها على مجموعة الدول الخمس الكبرى فقط لأن هناك العديد من الدول الكبرى التي تشكل قوى فاعلة على المستوى الدولي وتلعب دورا ملحوظا في مجال حفظ السلم والأمن كالهند واليابان وألمانيا

والبرازيل ومصر كممثلة للعالم العربي ، وزيادة عدد أعضاء المجلس غير الدائمين لكي يصبح المجموع 30 عضوا[17].

إخضاع مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة، فهي الأساس في هذه المنظمة الدولية، وينبغي أن تكون لقراراتها قوة القانون، لا كما هي اليوم تصدر القرارات ولكن لا تنفذ، وقد أخذ مجلس الأمن المنبثق عن الهيئة كل الصلاحيات،وعلى هذا الأساس يكون مجلس الأمن مسئولا أمام هيئة الأمم المتحدة ، وينفذ قراراتها ، وينبغي أن،ينتخب أعضاء مجلس الأمن من قبل هيئة الأمم المتحدة ، ولا بأس أن تكون الدول الكبرى أعضاء دائمين في الوقت الحاضر.

ثانيا:تحديث نظام الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية :

لما كان من الثابت أن قضايا الأمن والسلام تعتبر وثيقة الصلة والارتباط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم والشعوب ويترتب على هذه نتيجة مؤداها أن قضايا الأمن والسلام لا يمكن أن تكون بمعزل عن باقي القضايا الأخرى ومنها القضايا الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن المسار واحد لكل القضايا على المستوى الدولي وهو ما دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى الالتجاء إلى ضرورة تطوير الأمم المتحدة من خلال الارتقاء بمستوى أدائها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

ومن الجدير بالذكر أن خطة الأمين العام سالفة الذكر لم تكن هي الوحيدة من نوعها بل طرحت هناك العديد من الأفكار والمقترحات لتطوير أداء الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي نعرض لأهمها:

أ- ضرورة التفكير في إيجاد نظام دولي متكامل في إطار الأمم المتحدة لإدارة المساعدات الدولية ذات الصلة يدعم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول عموما وخاصة الدول النامية وهذا مقترح يقضي نهائيا على الازدواج المؤسس داخل الهيئة الدولية نفسها، ويتسم تطبيقه باليسر بمكان من خلال إجراء حوار دولي تسهم فيه كافة المؤسسات والأجهزة ذات الصلة بهذا الموضوع وذلك بهدف تقديم الدعم المناسب للمجتمع الدولي لمواجهات العقبات التي تعترضه في هذا المجال كذلك ضرورة دفع المنظمات المتخصصة ذات الصلة بالأمم المتحدة للاضطلاع بصدور أكبر من الدور الحالي والتوصل إلى صيغة بقبوله لتخصصه وتقسيم العمل بين أجهزة الأمم المتحدة المختلفة العاملة في مجال التنمية الدولية.

ب- دعم الدور الإشرافي للمنظمة الدولية ووكالاتها المتخصص للإشراف والرقابة على كافة المشكلات المتعلقة بالتطور الدولي الاقتصادي والاجتماعي، ولتحقيق ذلك يجب إنشاء جهاز دولي عالي المستوى والكفاءة تناط به مهمة توجيه كافة الجهود الدولية المبذولة في إطار الأمم المتحدة لدعم التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم.

ج- ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري داخل الجهاز الإداري للمنظمات الدولية من خلال الدقة في اختيار موظفي الأمانة العامة وتفعيل دور الأمين العام المساعد للارتقاء بمستوى الأداء الإداري داخل الجهاز الإداري للمنظمة وهو أمر يعتمد على وضع معايير وأسس واضحة للاختيار مع عدم إهمال أصحاب الخبرة والتخصص.

د- تعزيز أداء المنظمة الدولية فيما يتعلق بمواجهة حالات الطوارئ وكذلك الحالات الإنسانية غير العادلة فهناك من الأجهزة داخل المنظمة الدولية، ما هو قادر على تقديم الكثير من المساعدات في الظروف الطارئة والإنسانية كمفوضية الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين خاصة عندما تتوافر لها الظروف الموضوعية الملائمة وللمنظمة الدولية أن تفيد في هذا الخصوص من جهود المنظمات غير الحكومية من خلال المتابعة المستمرة معها فضلا عن تشجيع الإسهامات التطوعية لتغطية بعض أوجه القصور في الجوانب التمويلية للمنظمة.

إننا إذا شئنا أن نحقق عللما جديدا حقا، عللما يسوده القانون ويحترم حقوق الإنسان وحريته وحقه في الحياة الحرة الكريمة ، عللما تحترم فيه الشعوب بعضها بعضا، عللما تسوده المحبة بين بني البشر بصرف النظر عن الدين والقومية والجنس ، عللما يعم به الرخاء لسائر البشرية ، عللما تنعدم فيه الحروب والصراعات بكل أشكالها وألوانها فإن ذلك يتطلب أعادة النظر الجذرية في ميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك القانون الدولي بما يتلاءم وعصرنا هذا.

فالنظام الدولي اليوم يمر بمرحلة لااستقرار والذي يتجلي بوضوح في الصراعات علي المستوي الدولي الإقليمي وهذا مما يستوجب تفعيل دور منظمة الأمم المتحدة وإخراجها من مرحلة الاحتضار وإعادة أدوارها حتى يتمكن المجتمع الدولي من تحقيق السلم العالمي دلك أن هده الصراعات لا يمكن أن يتم الحسم فيها إلا إذا كان هناك تعاون مشترك بين الدول عبر هده المنظمة التي تعبر عن توجهات الدول ورغباتها في صناعة عالم يخلوا من الحروب والأزمات وهدا مما جعل المجتمع الدولي ينادي بضرورة إصلاح الأمم المتحدة حتى تكون في مستوي التحديات الدولية.

الهوامش::

(1):ديباجة هيئة المم المتحدة متحصل عليه من:

http://www.un.org/ar/documents/charter/preamble.shtml

(2):الفصل الأول في مقاصد الهيئة ومبادئها متحصل عليه من:

http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter1.shtml

(3):سهيل حسين الفتلاوي،الأمم المتحدة الانجازات والإخفاقات،الجزء الثالث.عمان:دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع،2010،ص50.

(4):نبيل محمد السهيلي،فلسطين ارض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى2002،دمشق:منشورات اتحاد كتاب العرب،2004،ص11.

(5): سهيل حسين الفتلاوي ،مرجع سابق ،ص 232.

(6): العقوبات الاقتصادية الأمريكية على السودان لم تترك للحكومة سوى الخيارات المحلية،متحصل عليه من:

http://smc.sd/news-details.html?rsnpid=28888

(7):فتوح الخترس،عبد المالك التميمي واخرون،"الغزو العراقي للكويت ندوة بحثية.المقدمات.الوقائع وردود الفعل.التداعيات.عالم المعرفة بالكويت.العدد 195.مارس 1995 ص100-105.

(8):سهيل حسين الفتلاوي،مرجع سابق،ص238.

(9):نادية فاضل عباس فضلي،"السياسة الخارجية الامريكية تجاه افغانستان".مركز الدراسات الدولية ببغداد.العدد45.[ب.س.ن]،ص35-40.

(10): اميرة محمد عبد الحليم،"افغانستان بعد عامين من الاحتلال الامريكي".السياسة الدولية .العدد158.يوليه2004.

(11):عاطف السيد،الغزو الامريكي البريطاني على العراق:دراسة استراتيجية.[د.م.ن]:دار الفكر العربي،2003،ص68.

(12): هشام شنكاو، "دور الأمم المتحدة بالاحداث الدولية"،متحصل عليه من:

http://ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php?f=32&t=11858

(13): سهيل حسين الفتلاوي،مرجع سابق،ص 250.

(14):قرارات مجاس الامن المتعلقة بازمة لوكربي،متحصل عليه من:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Lokerby/mol02.doc_cvt.htm

(15): الياس حنا، "العراق..حسابات الربح والخسارة في القرار 1441".متحصل عليه منه:

http://www.aljazeera.net/analysis/pages/fe54cee5-1aaf-48eb-92bb-b3187c18fc86

(16):قراري مجلس الام 1970و1973،متحصل عليه من:

http://www.un.org/ar/sc/committees/1970/

(17):حامد الحمداني،"هذا هو الطريق لإصلاح الأمم المتحدة"،متحصل عليه من:

http://www.freemediawatch.org/29-071204/hadahowa.htm